دور حوكمة الشركات في تحسين مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات

بهوري نبيل

جامعة خميس مليانة - الجزائر

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية ولدورها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الناتج القومي في ظل سياسة تنويع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وفي البداية نود التنويه إلى أن هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى أي بلد أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي وتوفر البنية الأساسية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن، المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة والإفصاح والشفافية وتحقيق حوكمة الشركات كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي بمختلف أنواعه المباشر وغير المباشر خدمة لمشاريع التنمية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الموالية: **ما هو دور حوكمة الشركات في تحسين مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات؟**

أولا: الإطار النظري للحوكمة وحوكمة الشركات

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح، "Corporate gouvernance" الترجمة العلمية المتفق عليها وهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[1]. حيث إن مصطلح حوكمة الشركات يعد من المصطلحات الحديثة التي ظهرت على غرار مصطلحات أخرى مثل الخصخصة والعولمة، مما جعلها محل اهتمامات اقتصاديات الدول النامية ومؤسساتها ووحداتها الاقتصادية. وقد تعاظم هذا الاهتمام نظرا لضعف النظام القانوني الذي يُمكِّن من إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، وكذا ضعف نوعية المعلومات

[1] محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها. بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007. مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

الذي يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة ويعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ولهذا الغرض يصبح الهدف من إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات هو خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

– تعريف البنك الدولي: هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية[١].

– تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[٢].

– تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: "الحوكمة تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم الحوكمة أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء"[٣].

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- **الانضباط**: ويقصد به إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية**: يقصد بها تقديم و إعطاء صورة حقيقية لكلما يحدث في الشركة؛
- **الاستقلالية**: أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛
- **المساءلة**: وتعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية**: المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام جميع الأطراف التي لها مصلحة بالشركة؛
- **العدالة**: وجوب احترام حقوق جميع الأطراف: مساهمين، مسيرين، أصحاب مصلحة في الشركة؛
- **المسؤولية الاجتماعية**: تعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد يهتم بمصلحة المجتمع ويساهم في تطويره.

---

[١] Carlos Santios, Good Gouvernance and Aid Effectiveness, the world bank and conditionality, the Georgetown public Policy review, volume 7 Number 1 fall , 2001, p5.

[٢] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، ديسمبر 2012، ص 12.

[٣] Benton E. Gup, Corporate Governance in Banking: A Global Perspective, MPG Books, London, 2007, P 1.

أهمية الحوكمة:

تتجلى أهمية الحوكمة حسب جوانبها المختلفة في النقاط التالية[1]:

- **الاقتصاد**: تُسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، زيادة على تقليص حجما لمخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي؛

- **الشركات**: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولهذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر؛

- **المستثمرون وحملة الأسهم**: تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وتهدف أيضاً إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛

- **أصحاب المصالح الآخرين**: تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها وموردیها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

أهداف حوكمة الشركات:

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي

[1] حسوس الصديق، قروي عبد الله، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الأرباح في الجزائر- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقلد ومواد التلحيم TREFISOUD بالعلمة-، الملتقى العلمي الدولي حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي14/15ديسمبر 2016، ص 6.

للشركات، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

مبادئ حوكمة الشركات:

تستهدف هذه المبادئ مساعدة حكومات الدول الأعضاء وحكومات الدول في تحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع حوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى توفير الخطط الإرشادية والمقترحات للأسواق المالية، المستثمرين، والمؤسسات وغيرها من الأطراف التي تلعب دورا مهما في عملية وضع أساليب حوكمة المؤسسات. وتركز المبادئ على المؤسسات التي يتم تدول أسهمها في سوق الأوراق المالية. ولكنها تعد أيضا، أداة مفيدة لتطوير الممارسات السليبة في تسيير المؤسسات التي لا تتداول أسهمها، من بينها المؤسسات المغلقة أو العائلية أو تلك المؤسسات المملوكة من طرف الدولة. وتغطي المبادئ خمس مجالات أساسية هي: حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة. وهذا كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (١): مبادئ حوكمة الشركات

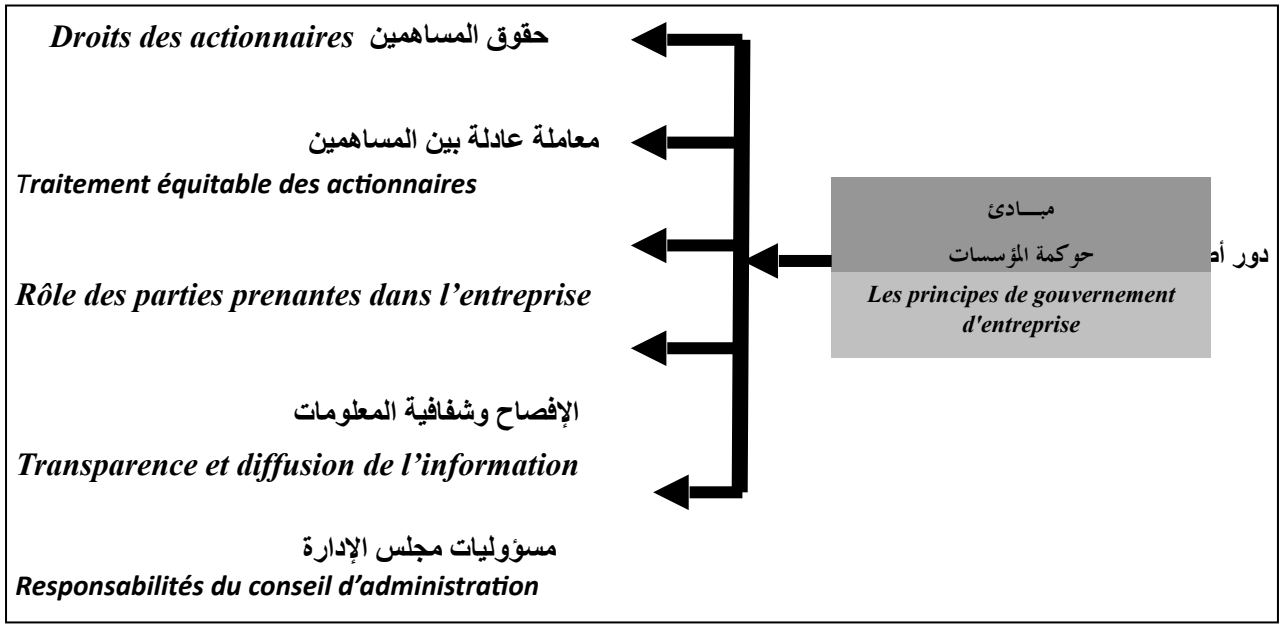

المصدر: OECD, Corporate governance principles,2000,www.oecd.org

- **حقوق حملة الأسهم أو المساهمين**: على إطار الحوكمة المؤسساتية أن يكون قادراً على حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم.
- المعاملة العادلة لحملة الأسهم: على إطار الحوكمة المؤسساتية ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم بمن فيهم حملة الأسهم الذين ينتمون إلى الأقلية وحملة الأسهم الأجانب.
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات**: على إطار الحوكمة المؤسساتية الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح من أجل خلق الثروة وفرص العمل واستدامة مشاريع الأعمال السليمة من الوجهة المالية.
- الإفصاح والشفافية: على إطار الحوكمة المؤسساتية ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة.
- **مسئولية مجلس الإدارة**: على إطار الحوكمة المؤسساتية ضمان التوجيه الإستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعّالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه المؤسسة وحملة الأسهم.

ثانيا: المفاهيم المتعلقة بمناخ الاستثمار

مناخ الاستثمار ومفاهيمه الأساسية: يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار[1].

فمناخ الاستثمار يشمل مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق والياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية ... الخ.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، ابريل، 2002، ص ص2-3.

تعريف الاستثمار

– **التعريف الاقتصادي**: يعرف بأنه: "عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل، وبهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد والمواد والأشياء المحصل عليها حاليا لهذا الغرض"[2]. و"الاستثمار أيضا هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو (أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها و قدرتها، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل و عوائد يأمل الحصول عليها مستقبلا"[3].

–**التعريف المالي**: تعرف الاستثمارات "أنها تجميع المبالغ المالية بهدف الحصول على عائد أو دخل في المستقبل"[1].

الاستخدامات المختلفة للاستثمار

للاستثمار مفهوم غير ثابت جعل له استخدامات مختلفة حسب الهدف المرجو الوصول إليه نجد منها:

ا. الاستثمار بمعنى (إنفاق رأسمالي) تميزا عن الإنفاق الجاري من منظور الشركات

إن مفهوم الاستثمار من وجهة نظر الشركات الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية يعبر عن ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول على مدى فترة طويلة في المستقبل ولذلك فهي نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل، هو ما يدعو البعض إلى أن يطلق إصلاحا (إنفاق رأسمالي) وتميز عن (الإنفاق الجاري) أو مصروفات تشغيله فالإنفاق رأسمالي يمكن أن يحتوي على:

– مشروعات جديدة: وهي مشروعات لم تكن موجودة من قبل ويتولد عن الطاقة إنتاجية جديدة.

– مشروعات استكمال: وهي تمثل أصولا مطلوب إضافتها لمشروعاتها القائمة أصلا فهي إضافة لطاقة إنتاجية بغرض تعميق التوازن بين مراحل الإنتاج المختلفة.

– مشروعات الإحلال والتجديد: وهي تمثل شراء أصول جديدة بدل من الأصول القديمة أو المتقادمة للاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية أو تحسين الكفاءة الإنتاجية.

---

[2] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997، ص 153.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000، ص 19.
[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، المرجع السابق، ص 155 .

ب. الاستثمار بمعنى توظيف النقود لأجل:

أي التخلي عن الأموال الحاضرة لقاء مبلغ معيين يسترد بعد أجل مسمى سواء كان طويلا أو متوسط أو قصيرا.

ج. الاستثمار بمعنى توظيف الأموال في أصول خالية من المخاطر أو بمخاطرة محسوبة:

من هذا المنظور فان الاستثمار يعني المحافظة على الأصل أو يعني استقرار في الدخل حتى ولو كان متواضعا.

ثالثا: دور الحوكمة في تحسين الأداء الاقتصادي و جذب الاستثمارات

دور حوكمة الشركات في اجتذاب وتدعيم الاستثمار:

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية، وذلك لان المستثمرون حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة، ويتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم فان حماية مصالحهم واطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدات الاقتصادية، لان هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة. وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وتجنب حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد الإداري وسوء الإدارة بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها وبما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود[1].

ومن جانب الآخر تؤدي الحوكمة إلى تطوير الأسواق المالية من خلال حماية المستثمرين، فالأسواق المالية والوسطاء الآخرين يساعدون في جلب الاستثمارات والمدخرات سوية من خلال وجود حلول خلاقة للمشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المالية، حيث أن حماية المستثمر ترتبط بكفاءة الحوكمة، والتي تسمح بتطوير الأسواق المالية والتخصيص الكفء لرؤوس الأموال من خلال الشركات فالنتيجة الهامة للتحليل هي

[1] العبيدي صبيحة، برزان العبيدي، دور مبادئ التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 144.

حاجة الأسواق المالية إلى حماية المستثمر، تظهر متأصلة في الهياكل القانونية في كل دولة فالتحسين الهامشي لا ينتج عنه درجة ضرورية لحماية المستثمر وبالمقابل هناك نظم قانونية تؤكد على حماية المستثمر. وتعمل حوكمة الشركات على التحكم في أداء الشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات والتصرفات غير القانونية عن طريق التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمال الشركة والتزامها بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة في قوائمها المالية بما يؤثر على سلوك قرارات الاستثمار وبالتالي تداول أسهمها في الأسواق المالية. حيث تلعب دورا هاما في توفير تأكيد بمدى التزام جميع العاملين في الشركات بالمسؤوليات الأخلاقية بشأن تطبيق قواعدها، ويترتب على ذلك من اثر ملموس على مصداقية الإفصاح المحاسبي وبالتالي على تداول الأسهم في الأسواق.

دور حوكمة الشركات في تدعيم الاستثمارات كأساس الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية:

هناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الشركات والاقتصاديات على اجتذاب الاستثمارات لتدعيم أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية وكالآتي[1]:

- إن طلب الشفافية في عمليات الشركات، وفي إجراءات المحاسبة والتدقيق، وفي عمليات الشراء، وفي كافة الأعمال، يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاد موارد الشركات ومحو قدرتها التنافسية، وإلى نفور المستثمرين بعيداً عنها.
- إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجالس الإدارة في وضع استراتيجيات سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة ومقنعة تدعو إليها حاجة الشركة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء. وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.
- إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي إلى قيام نظام قوي لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي، حتى في الدول التي لا يتم فيها

[1] جون سوليفان، وجين روجز، وكاثرين هلبيلنج، والكسندر شكولينكوف، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة :سمير كريم ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،غرفة التجارة الدولية، واشنطن، 2003، ص ص 3-4.

تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية، كما يساعد اتخاذ الخطوة التالية على ضمان وجود طرق للتعامل مع حالات إخفاق وتوقف الشركات مما يوفر التعامل العادل لكافة أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وأصحاب الشركة والدائنين.

- في الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين –سواء كانوا محليين ام أجانب– تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة لدى المستثمرين الاحتماليين ويمكن لهؤلاء المستثمرين مجتمعين أن يمثلوا مصدراً لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.
- إن غرس حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.
- إن الحاجة إلى حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة دائماً ما تواجه موضوعات مثل نقص حقوق الملكية وسوء استخدام حقوق مساهمي الأقلية، وانتهاك العقود، ونهب الموجودات، والتعامل مع الذات، وأكثر هذه الأفعال لا تخضع للعقاب، ويرجع هذا إلى النقص في التشريعات والمؤسسات السياسية الاقتصادية اللازمة والأسواق كي تقوم بعملها. وبدون وجود تلك المؤسسات والتشريعات لن يكون هناك أي أثر بسيط للحوكمة، ومن ثم فان غرس الحوكمة في اقتصاديات البلدان النامية والصاعدة يستدعي وضع وإنشاء التشريعات والمؤسسات الديمقراطية القائمة على أساس السوق.

الخاتمة

إن التجارب العملية في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول جنوب شرق آسيا قد أظهرت وان تكرار الأزمات والاضطرابات الاقتصادية والمالية أدى إلى أهمية الالتزام الجاد بمفهوم حوكمة الشركات الجيدة. كما بينت أن توفر نظام مالي سليم ومعافى يتطلب توفر إطلاع وفهم ودراية بأنظمة الحكومة المؤسسية الجيدة وإدارة المخاطر لدى إدارات الشركات، خاصة البنوك، الأمر الذي يساهم في دعم سياسات الشركات ويساعد على تعزيز ثقة المستثمرين وتوفير بنية استثمارية أكثر استقرارا من الناحية الكمية والنوعية وأن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين توافر محددات مناخ الاستثمار، وكمية تدفق رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أي بلد. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تفضي إلى أن مناخ الاستثمار يتطلب توفير مجموعة من المحددات في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذه النتائج هي في حقيقة

الأمر متداخلة مع توصيات الدراسة رغم أنها حالة نادرة، لكنها أمر واقع، ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

أولاً : الاستنتاجات

– تعد الحوكمة نظاما لتعزيز الرقابة والإدارة وإطارا عاما لتحديد المسؤوليات والواجبات في الوحدة الاقتصادية وبما يعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء وبما يدعم القرارات الاستثمارية ويجعل المؤسسة محط أنظار المستثمرين.

– هناك علاقة مباشرة بين توافر محددات مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لأي بلد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن البلدان التي تتميز بتوفر محددات مناخ الاستثمار تحصل على المراكز الأولى في التنافسية والعكس من ذلك البلدان التي تتسم بضعف محددات مناخ الاستثمار.

– إن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد احد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.وأن عدم تماثل المعلومات المحاسبية سيؤدي للإضرار بكفاءة السوق وقدرتها على تشجيع الاستثمار، حيث أن كفاءة السوق لا تتحقق إلا في حالة تماثل المعلومات بين كافة الأطراف المتعاملة فيها وذلك حتى يكون تأثير المعلومة على الأسعار وأحجام التداول كامل وسريع.

– تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية.

– تسعى الحوكمة دائما إلى تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة استثمارية من خلال تعزيز الإفصاح المحاسبي والشفافية.

ثانيا : التوصيات

– ضرورة الاستقرار الاجتماعي والسياسي معتمداً على إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد حوكمة الشركات، على أن تكون تلك التشريعات والقوانين مكملة للقوانين التي تحكم أداء الشركات وقوانين الاستثمار والاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها.

– توافر الموارد الطبيعية مع استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية المحلية، وتسهيل إجراءات تأسيس وتسجيل المشاريع الاستثمارية إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار وإزالة العوائق القانونية والبيروقراطية، ومن أهمها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات، لكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.

– وجود شبكة معلوماتية متطورة وتكوين إطارات مؤهلة في مختلف المجالات سواءً كانت مهارات (إدارية – فنية – تقنية – تسويقية) توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الاعتماد على نظام الحوكمة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية والائتمانية وأسواق الأوراق المالية.

– توعية الشركات والمستثمرين وأصحاب المصالح في داخل الدول بحوكمة الشركات وإشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض مشاريع البنية الأساسية، وتشجيعهم المستمر على مراعاتها من خلال النشرات التثقيفية والدورات التدريبية التي توعيهم بأهمية الالتزام بقواعد الحوكمة والنتائج الايجابية المترتبة على ذلك، وذلك عن طريق المنظمات المهنية والجهات الرقابية المختصة.

– ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعربية المبذولة لتبني وإرساء قواعد مبادئ الحوكمة، ويجب عدم نسخ وتقليد تجارب الدول المتقدمة على قاعدة أن كل ما تقوم به هذه الدول هو ممارسات صحيحة ومناسبة لكل الدول، مما يستوجب التوازن بين الحاجة إلى تطوير هذه الدول، والانتقائية في نوعية الأدوات التي يتم إدراجها والسماح بتداولها في أسواقها من جهة وفي نوعية الممارسات التي تسمح الأسواق باعتمادها من جهة أخرى.